

The Impact of the Corona Pandemic On the Expansion of External Borrowing in Egypt

Shady Ibrahim Hassan Shehada

Economics Department, Faculty of Politics and Economics, Suez University, Arab Republic of Egypt
shady79shehada@yahoo.com

ABSTRACT:

External borrowing is one of the alternatives to help countries, especially developing ones, to overcome capital scarcity, and in light of the spread of the Corona pandemic that threatens both developed and developing economies. Most developing countries have turned to external borrowing to deal with the repercussions of the Corona epidemic. Egypt, like other countries affected by the Corona pandemic, therefore this study aimed to study the impact of the Corona pandemic on the expansion of external borrowing in Egypt, where the researcher focused on the size of external loans before and after the pandemic. To achieve this object, the researcher relied in his methodology on the descriptive analytical approach through dealing with information and studies on the subject of the research, with the use of the quantitative approach in presenting data and analyzing it. The study concluded that the Corona pandemic had negatively affected government revenues from foreign exchange in Egypt, which led to a decline in the Egyptian foreign reserve, which leads to expansion in external borrowing and more foreign loans.

Keywords: External Borrowing; Corona Pandemic; Foreign Loans; Foreign Exchange Reserves; Egypt.

تأثير جائحة كورونا على التوسع في الاقتراض الخارجي في مصر

شادي إبراهيم حسن شحاده

قسم الاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، جمهورية مصر العربية

shady79shehada@yahoo.com

ملخص البحث

يُعد الاقتراض الخارجي أحد البدائل لمساعدة الدول وبخاصة النامية منها في التغلب على ندرة رأس المال، وفي ظل إنتشار جائحة كورونا التي تهدد الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء. توجهت معظم الدول النامية نحو الاقتراض الخارجي لمواجهة تداعيات وباء كورونا. ومصر كغيرها من الدول التي تأثرت بجائحة كورونا، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير جائحة كورونا على التوسع في الاقتراض الخارجي في مصر، حيث ركز الباحث على حجم القروض الخارجية قبل الجائحة وبعدها. ولتحقيق ذلك الهدف إعتد الباحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، مع الإستعانة بالمنهج الكمي في عرض البيانات وتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا أثرت سلباً على الإيرادات الحكومية من النقد الاجنبي في مصر مما أدى إلى تراجع الاحتياطي الأجنبي المصري، مما سيؤدي إلى التوسع في الاقتراض الخارجي ومزيد من القروض الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الاقتراض الخارجي، جائحة كورونا، القروض الخارجية، الإحتياطي النقدي الأجنبي، مصر.

المقدمة

يُعد الاقتراض الخارجي أحد مصادر التمويل للدول نتيجة عجز الموارد المحلية أو قصور حجم المدخرات الوطنية عن تغطية الاستثمارات المطلوبة، وحاجة الدولة للعملة الصعبة، وفي ظل الانتشار الكبير لجائحة كورونا جعلت الاقتصاديات الدولية في حالة عدم اليقين، حيث باتت تشكل مصدراً من مصادر التقلبات، وعدم الإستقرار الاقتصادي، ومن المتوقع أن يكون للجائحة تأثيرات كبيرة على الاقتصاديات المتقدمة والنامية. خاصة ما تعلق برصيد راس المال من العملات الأجنبية، لذلك توجهت معظم الدول النامية نحو الاقتراض الخارجي لمواجهة تداعيات وباء كورونا.

والاقتصاد المصري ليس بعيداً عن التداعيات التي تُلاحق الاقتصاديات العالمية بسبب تطور هذا الوباء، فمع إستجابة مصر للإجراءات الإحترازية والوقائية وتوقف حركة النقل والسفر أدى ذلك إلى إنكماش إيرادات الدولة الحكومية من النقد الأجنبي بسبب التراجع في إيرادات السياحة، إيرادات قناة السويس، تحويلات العاملين بالخارج، خروج الأموال الساخنة من مصر، بالإضافة إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر. مما أدى ذلك إلى تراجع الإحتياطي النقدي الأجنبي المصري من 46 مليار دولار في فبراير 2020 إلى 36 مليار دولار في نهاية مايو 2020، وفقاً لإحصائيات البنك المركزي المصري، مما سيؤدي إلى رفع سقف الاقتراض الخارجي لمصر.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل حول:

ما مدى إنعكاس جائحة كورونا على التوسع في الاقتراض الخارجي في مصر؟

وترتكز الدراسة على فرضية أساسية مؤداها: قد تساهم جائحة كورونا في التوسع في الإقتراض الخارجي في مصر.

وتهدف الدراسة إلى دراسة اثر إنعكاس جائحة كورونا على التوسع في الاقتراض الخارجي في مصر، حيث يركز الباحث على حجم القروض الخارجية قبل الجائحة وبعدها.

وتتبع أهمية الدراسة في أن التوسع في الاقتراض الخارجي سيؤثر بشكل كبير على قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم، وعجز الموازنة العامة للدولة. وتعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، مع الإستعانة بالمنهج الكمي في عرض البيانات وتحليلها.

أولاً : الاقتراض الخارجي مفهومه - أشكاله - تداعياته

تمثل القروض الخارجية إحدى أهم القضايا المؤثرة على الاقتصاد الدولي والاقتصاديات الوطنية عبر التاريخ المعاصر، ويُعرف القرض الخارجي على أنه القرض الذي تحصل عليه الدولة من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو إعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية في الخارج⁽¹⁾. وقد عرف البنك الدولي القرض الخارجي بأنه: "مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع أو خدمات"⁽²⁾.

كما يمكن تعريفه وفق العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادية للتنمية، وصندوق النقد على أنه "الدين الإجمالي في تاريخ معين، والذي يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو من دونها، أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو من دونه"⁽³⁾.

ويمكن تعريف القروض الخارجية من وجه نظر الباحث على إنها المبالغ التي تظهر في جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة عند الحصول عليها، وفي نفس الوقت هي المبالغ التي تظهر في جانب النفقات في الموازنة العامة عند سداد الاقساط والفوائد الناتجة عنها.

وتتمثل أهم أشكال القروض الخارجية في مايلي⁽⁴⁾:

- 1) القروض التجارية التي تعقدها الدول النامية، والتي تقع ضمن الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط مع أسواق المال الدولية والمصارف الدولية عابره الجنسيات وجهات مقرضه أخرى تسمى بالدائنين الخاص.
 - 2) القروض الميسرة التي تقدم بطريقة ثنائية أو متعددة الأطراف كقروض رسمية من دول مانحة يجمعها نادي باريس ولجنة المساعدات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى جانب المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
 - 3) إصدار السندات التي تباعها الدول المدينة كصكوك مالية ترتب حقوقاً مالية على شكل فوائد مدفوعة للدائنين من مشتري السندات عبر أجال زمنية محددة.
 - 4) تدفقات رؤوس الاموال في صورة حقوق ملكية أو أسهم من خلال الاستثمارات الأجنبية كالاستثمارات المباشرة بنسبة مشاركة 10 % أو أكثر، الاستثمارات غير المباشرة ممثلة في استثمارات الحوافز المالية عبر اسواق المال بأي نسبة.
- أما عن تداعيات القروض الخارجية، فالقروض الخارجية لها مجموعة من التداعيات نذكر منها:
- 1) في الاجل القصير تعمل القروض على زيادة عرض العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى حدوث رواج اقتصادي وزيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي للدولة.
 - 2) في الأجل الطويل تؤدي القروض إلى حدوث عجز بالموازنة العامة للدولة، التضخم، وتدهور معدل الصرف مما سيؤثر على قيمة العملة الوطنية. بل يحدث انكماش اقتصادي نتيجة نقص عرض العملة الأجنبية حيث يتم التوجه لسداد الاقساط والفوائد الناتجة عن الاقتراض الخارجي، مما يؤدي لإنخفاض النمو الاقتصادي.
 - 3) تشكل القروض الخارجية عبئاً نقدياً على الاقتصاد الوطني ككل، فالاجيال القادمة هي من تسدد فاتورة المدفوعات، إضافة إلى إنه يشكل عبئاً على ميزان المدفوعات⁽⁵⁾.

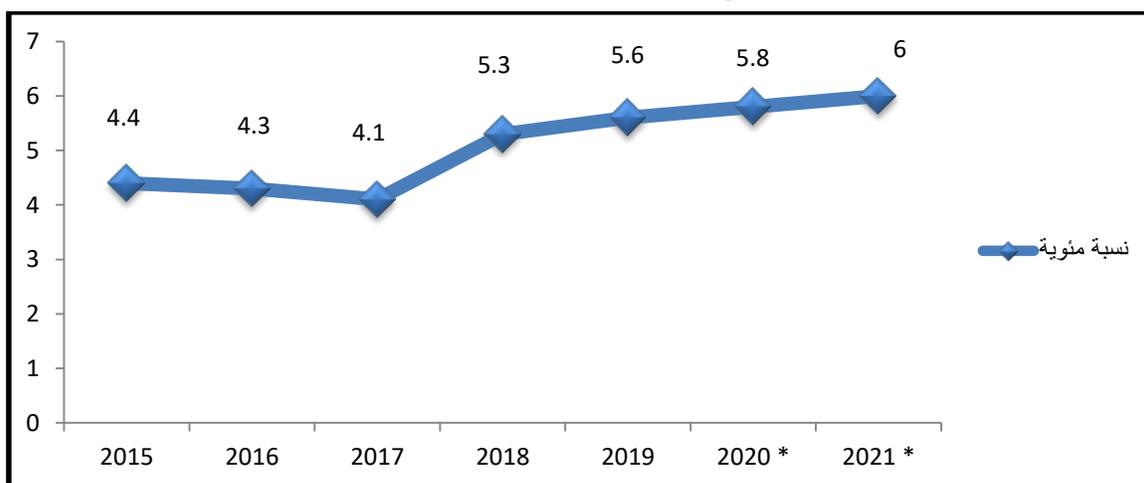
ثانياً: وضع الاقتصاد المصري قبل جائحة كورونا وبعدها

أ- وضع الاقتصاد المصري قبل جائحة كورونا

وفقاً لصندوق النقد الدولي، كانت مصر تشهد اتجاهاً اقتصادياً إيجابياً قبل تفشي المرض، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 5.5٪ في 2019/2018، وكانت التقديرات أكثر إيجابية لعام 2020/2019 ليحقق نسبة 5.8٪، وكان من المتوقع أن يصل إلى 6.0٪ لعام 2021/2020. إضافة إلى إنخفاض معدل البطالة في البلاد لنسبة 8.8٪ خلال 2019/2018 (وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من عقد)، وإنخفاض في الضغط التضخمي، بل إن الميزانية كانت تحت السيطرة. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 103.2٪ في 2017/2016 إلى 85.2٪ في 2019/2018، لا تزال مصر أكبر مُقترض في المنطقة⁽⁶⁾.

بل إن التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، كانت تشير إلى أنه من المتوقع أن تكون مصر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشهد نمواً اقتصادياً إيجابياً في عام 2020، بنسبة قدرها 1.95٪، في حين أن جميع الاقتصاديات الأخرى في المنطقة من المتوقع أن يتقلص نموها الاقتصادي. والشكل التالي يوضح معدل النمو لمصر خلال الفترة من 2015 - 2019، والتوقعات خلال 2020، 2021.

شكل (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة 2015 - 2021



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي. ملاحظة: * تعني التوقعات.

ولقد ساعد تحسن مؤشرات الاقتصاد المصري في تحقيق مراكز متقدمة في المؤشرات الدولية، فقد أشادت "فايننشال تايمز" في 2019 بتحسن أداء قطاع السياحة في مصر مدفوعاً بالأسعار المنخفضة وتحسن الأحوال الأمنية. كما أشارت قائمة "إيكونوميست"، الصادرة عن مؤسسة فيتش سوليوشنز في الربع الثالث لعام 2019 إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي، حيث احتل النمو الاقتصادي المصري المركز الثالث على مستوى العالم⁽⁷⁾. بل كانت تتوقع استمرار النمو الاقتصادي المصري في تحقيق أفضل أداء له في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام المالي 2019 / 2020.

أما تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، فقد أشار إلى تحسن أداء الاستثمار في مصر، مشيراً إلى استمرار مصر في صدارة الدول الأفريقية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الأول من عام 2019⁽⁸⁾. وفي تقرير ممارسة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي أشار إلى تحقيق مصر المركز الـ114⁽⁹⁾ وهو مركز متقدم، مقارنة بالمركز الـ120 في تقرير ممارسة الأعمال 2019⁽¹⁰⁾ بمعدل تغيير قدره (+6). وحققت مصر المرتبة الـ63 بتقرير التنافسية العالمي عام 2019 في مؤشر شفافية الموازنة، مقارنة بالمرتبة الـ110 بتقرير عام 2018 وبذلك تكون قد تقدمت مصر (+47) مركزاً، وكذلك تقدمت (+18) مركزاً في مؤشر معيار التدقيق والمحاسبة، لتحل المرتبة 50 بتقرير التنافسية العالمي عام 2019، مقارنة بالمرتبة 68 بتقرير عام 2018⁽¹¹⁾.

وشهد التصنيف الائتماني لمصر تحسن في أبرز وكالات التصنيف العالمية، فوفقاً لوكالة "فيتش" ارتفع التصنيف الائتماني لمصر من B إلى B+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، وكذلك ارتفع التصنيف الائتماني لمصر من B3 إلى B2، وذلك وفقاً لوكالة "موديز"، في حين أبقى وكالة "ستاندرد آند بورز" على التصنيف الائتماني لمصر عند B مع نظرة مستقبلية مستقر، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي⁽¹²⁾:

جدول (1): تقييم الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني لمصر

الأفاق المستقبلية	التاريخ		التقييم		الوكالة
	السابق	الحالي	السابق	الحالي	
مستقر	2018 / 8 / 28	2019 / 4 / 17	B3	B2	موديز
مستقر	2018 / 1 / 16	2019 / 5 / 21	B	B+	فيتش
مستقر	2017 / 11 / 10	2018 / 5 / 11	B-	B	ستاندرد آند بورز

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وكالات التصنيف العالمية و. Trading Economics.

ب- وضع الاقتصاد المصري بعد جائحة كورونا

من المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 7٪ في عام 2020 من جراء الاضطرابات الشديدة التي أصابت جانبي الطلب والعرض المحليين، والتجارة، والتمويل. وتشير التنبؤات إلى أن اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ستشهد انكماشاً نسبته 2.5٪ في 2020، وهو أول انكماش لها كمجموعة منذ 60 عاماً على الأقل. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3.6٪، متسبباً في سقوط ملايين من الناس في براثن الفقر المدقع هذا العام⁽¹³⁾.

وستكون الدول الأكثر تضرراً من صدمة [كوفيد 19] هي الدول التي كانت فيها الجائحة أشد تأثيراً، والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة العالمية أو السياحة أو صادرات السلع الأولية، والتمويل الخارجي. وبالرغم من إختلاف حجم إضطراب النشاط الاقتصادي من منطقة إلى أخرى، تعاني كل اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من مواطن ضعف تفاقمت بسبب صدمات خارجية. علاوةً على ذلك، من المرجح أن تُخلّف الاضطرابات في خدمات التعليم، وتعذر الحصول على الرعاية الصحية الأولية، آثاراً دائمة على تنمية رأس المال البشري.

أما على مستوى الاقتصاد المصري، فإن الأمر أكثر تعقيداً لمصر كجزء من هذا المشهد العالمي والإقليمي فنجد أن⁽¹⁴⁾:

- البلاد تشهد حالياً برنامجاً جذرياً لإصلاح المشكلات النقدية والمالية القديمة بالإضافة إلى استمرار الاختلالات الهيكلية.
 - تنطوي هذه الأزمة على العديد من القطاعات الضعيفة، مثل السياحة والتدفقات المالية الأجنبية، بالإضافة إلى قطاع التصنيع الذي يعتمد بشكل كبير على المواد الخام المستوردة ويشارك بعمق في سلاسل التوريد العالمية.
 - تعرضت مصر بشكل مفرط لحلقات مستمرة من الاضطرابات السياسية الداخلية، بدءاً من ثورة 2011، من خلال مجموعة من الدورات السياسية المتتالية وانتهاءً بالتوترات المصرية الإثيوبية المتصاعدة مؤخراً.
 - لا تزال البلاد تكافح مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي.
 - وما زالت تعاني من ضعف المصدقية والأداء المؤسسي المتواضع الذي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية والتوقعات العامة، وخاصة في أوقات عدم اليقين المفاجئ.
- وتشير تقديرات المركز المصري للدراسات الاقتصادية إلى أن آثار Covid-19 على الاقتصاد المصري من المرجح أن تكون ملموسة حتى يونيو 2021⁽¹⁵⁾، فعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري حقق تقدماً بنسبة 5٪ على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام 2020، مقارنة بـ 5.6٪ في الفترة السابقة⁽¹⁶⁾. فإن تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية يبين أن إجراءات الاحتواء العالمية للجائحة والتي بدأت السلطات المصرية بفرضها وإتباعها في مارس 2020، تسببت في تباطؤ الأنشطة الاقتصادية، بل من المتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي في مصر 2.50٪ بحلول نهاية هذا الربع، ومن المتوقع أن يُقدر معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي في مصر لـ 2.70٪ في نهاية 2020. على المدى الطويل، وأن يتجه معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي في مصر إلى حوالي 4.30٪ في عام 2021 و 4.60٪ في عام 2022⁽¹⁷⁾. والشكل التالي بين تطور الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي.

شكل (2): معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في مصر ربع سنوي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على <https://tradingeconomics.com/egypt/gdp-growth-annual>

ثالثاً: تطور القروض الخارجية المصرية خلال السنوات الأخيرة

بنظره عامة على تقرير إحصائيات القروض الدولية لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، تشير البيانات إلى أن إجمالي القروض الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل قفزت بنسبة 5.3٪ إلى 7.8 تريليون دولار العام الماضي، وأن صافي تدفقات الديون (إجمالي المدفوعات مطروحا منها أقساط سداد أصل القروض) من الدائنين الخارجيين هبطت 28٪ إلى 5.29 مليار دولار. يشير التقرير إلى أنه في المتوسط، كان عبء الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل معتدلا، لكن عدة بلدان شهدت تدهور مسار ديونها منذ عام 2009. وتقلصت نسبة البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل التي تقل فيها نسبة الديون إلى إجمالي الدخل القومي عن 30٪ إلى 25٪ مقابل 42٪ قبل عشر سنوات. وبالمثل قفزت نسبة البلدان التي ترتفع فيها نسبة الديون إلى الصادرات (18).

وتعود قضية الاقتراض الخارجي في مصر خلال السنوات الأخيرة إلى عدد من الأسباب ممثلة في (19):

1) طبيعة استخدام القروض الخارجية والتي تُعد من أسباب تفاقم مشكلة القروض، حيث توجه نسبة من القروض إلى تمويل عجز الميزانية، واستيراد السلع الاستهلاكية، وخصوصاً المواد الغذائية، ويوجه جزء

آخر إلى تمويل مشروعات إنتاجية عائدها لا يغطي تكاليف الاقتراض، ومن ثم فقد أصبحت القروض عبئاً إضافياً على الاقتصاد المصري.

(2) الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية، الأمر الذي أدى إلى زيادة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي، وأصبحت خدمة الدين تمثل مقداراً كبيراً من الدين، وتستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

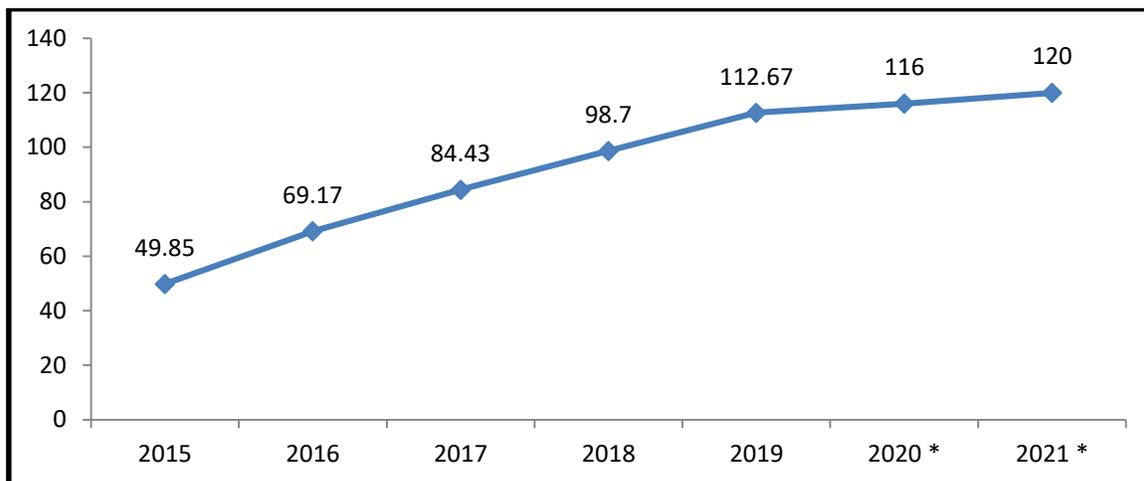
(3) أدت الاضطرابات الأمنية، وحالة التراجع في النشاط الاقتصادي لدى شركاء مصر التجاريين إلى عجز في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حصيلتها من النقد الأجنبي، وقد اعتمد عليها الاقتصاد المصري في تكوين احتياطياته من النقد الأجنبي، كقطاع السياحة والصناعة وغيرها.

(4) تراجع التدفقات الرأسمالية نتيجة لتمويل الأنشطة الجارية بالعملة الأجنبية، عن طريق السحب من رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي. وعن تطور القروض الخارجية المصرية في السنوات الأخيرة نجد أن:

- بلغت قروض مصر الخارجية في عام 2015، ما قيمته 49.85 مليار دولار أمريكي.
- قفزت القروض الخارجية لمصر بشكل كبير في عام 2016، لتسجل نحو 69.17 مليار دولار.
- شهد الدين الخارجي خلال عامي 2017-2018 زيادة تقدر بـ 23.3 مليار دولار نتيجة للاقتراض من خلال إصدار سندات دولارية بقيمة 7 مليار دولار⁽²⁰⁾.
- من المتوقع أن يصل حجم القروض الخارجية لمصر بنهاية 2020، إلى 116 مليار، 120 مليار دولار أمريكي على التوالي.

والشكل التالي يوضح التطور السنوي للقروض الخارجية المصرية، والتوقعات خلال 2020، 2021.

شكل (3): تطور القروض الخارجية المصرية خلال الفترة 2015 – 2021 مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و Trading Economics ملاحظة: * تعني التوقعات

فقد بدأت مصر برنامج للإصلاح الاقتصادي من صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2016، حصلت بموجبه على قرض بقيمة 12 مليار دولار، يتم إستلامه على دفعات خلال ثلاث سنوات وقد حصلت مصر على الدفعة الأخيرة منه في يونيو 2019. وتعهدت مصر بعدم اللجوء مجدداً إلى صندوق النقد الدولي، وعليها أن تسدد القسط الأول من القرض علاوة على فائدة لا تزيد على 2٪ خلال النصف الأول من 2021، بعد استنفاد فترة السماح عقب حصولها على الشريحة الأولى من التمويل.

إلا أن شراسة جائحة كورونا، اضطرت الدولة المصرية إلى تنفيذ خطة احترازية شاملة، بلغت تكلفتها 100 مليار جنيه مصري⁽²¹⁾. بما يعادل (6.3 مليار دولار أمريكي)⁽²²⁾ بهدف تخفيف أثر الأزمة إلى أقل حد ممكن، ومعالجة التداعيات الاقتصادية السلبية، الناجمة عن توقف الإنتاج، وتعليق حركة الطيران، وتقييد حركة الأفراد.

ومع الإجراءات الاحترازية المشددة، التي تهدف إلى الحفاظ على النظام الصحي من الانهيار، فقدت الخزانة المصرية أهم مواردها من السياحة نتيجة توقف 400 ألف سائح شهرياً كانت تستقبلهم المنتجعات السياحية، بالإضافة إلى فقد الآلاف من الذين يعملون في الخدمات السياحية وظائفهم، تحويلات المصريين العاملين

بالخارج بسبب تراجع أصحاب العمل عن المشاريع و / أو تسريح الموظفين مما سينعكس على القوة الشرائية في مصر للأسر التي تعتمد على تلك التحويلات، إضافة إلى تراجع حاد في حصيلة إيرادات قناة السويس نتيجة تراجع التجارة العالمية وتراجع أسعار النفط الذي تستهلكه السفن، وغلق بعض الموانئ وتراجع الطلب الأوروبي، والتوجه نحو رأس الرجاء الصالح بدلا من قناة السويس مما أثر على أرباح قناة السويس، بالإضافة إلى إنخفاض صادرات مصر نتيجة توقف حركة النقل عبر الحدود الدولية.

كما ساهمت تدفقات رأس المال الخارجة من استثمارات الأجانب في المحافظ المالية بقيمة تتراوح بين 2 إلى 2.5 مليار دولار⁽²³⁾، في ظل بحث المستثمرين عن ملاذات استثمارية آمنة في ظل تقلبات الأسواق، فمن المتوقع أن تستخدم السلطة النقدية احتياطاتها للحد من الانخفاضات الكبرى في قيمة الجنيه، ومع استمرار الأزمة ستزيد المسحوبات من الأذون مما يعني تبخر الاحتياطي وعدم قدرته على إيقاف نزيف قيمة الجنيه المصري.

بل إن المشكلة التي قد تتعرض لها مصر ستكون عند استمرار انخفاض أسعار الأسهم في أسواق العالم، لأن تلك الانخفاضات ستدفع المستثمرين من أصحاب الأموال الساخنة، الذين يحتفظون بأذون وسندات الخزانة بالجنيه المصري، إلى تسيل محافظهم الرابحة، مما يعني توجيههم لشراء الدولار الذي باعوه عند دخولهم، واعتبره البنك المركزي المصري مبرراً لخفض سعر الدولار مقابل الجنيه خلال العام الماضي بصورة مبالغ فيها، رغم الطبيعة غير المستقرة لتلك الاستثمارات، مما يعني المزيد من الضغط على سعر الصرف.

بالإضافة إلى ما سبق فهناك تراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر، على الرغم من إنخفاض معدلات الفائدة في مصر خلال عام 2020 بمعدلات ملموسة، كجزء من حزمة تنشيطية لمساعدة الإقتصاد الوطني للخروج من ركوده نتيجة الإضرابات في النشاط الإقتصادي العالمي في أعقاب تفشي فيروس كورونا، مما سيساهم في خسارة خزانة الدولة المصرية للعملة الأجنبية.

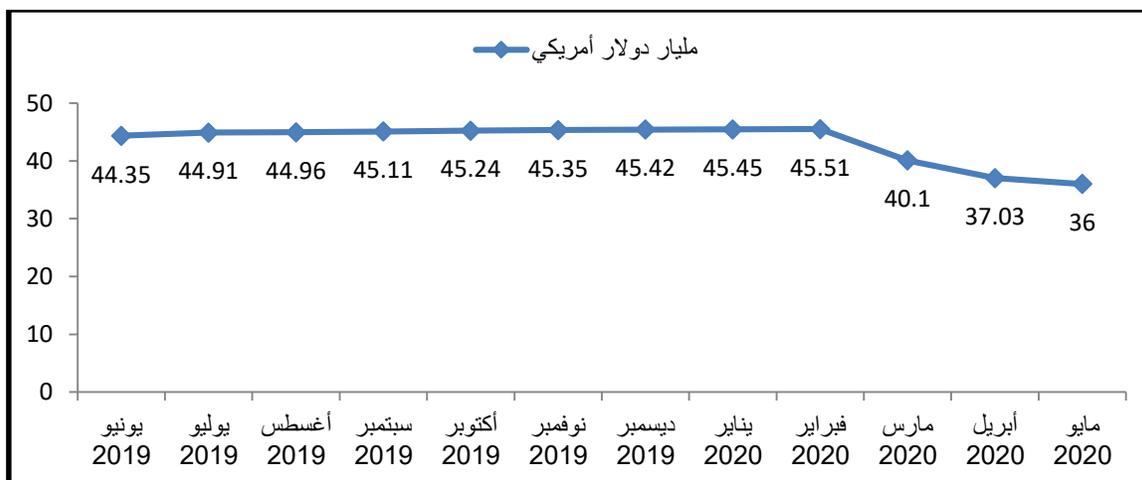
لقد أدت تلك العوامل إلى إنخفاض حصيلة النقد الأجنبي ومن ثم أثرت على الإحتياطي النقدي الأجنبي المصري مما دفع مصر نحو الاقتراض الخارجي من جديد، لتعلن مصر في إبريل 2020، طلب تمويل إضافي من

صندوق النقد الدولي، بواسطة آلية التمويل السريع، التي أتاحتها الصندوق لكل الدول الأعضاء، التي تواجه احتياجات طارئة.

وقد تسلمت مصر في مايو 2020 من صندوق النقد الدولي قرضاً بقيمة 2.7 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 100 ٪ من حصتها وفقاً لأداة التمويل السريع، والتي تستهدف التعامل مع الصدمة الناتجة عن فيروس كورونا المستجد⁽²⁴⁾.

ونتيجة إنخفاض الإيرادات الحكومية المصرية من النقد الأجنبي حيث تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري بما يعادل 10 مليار دولار خلال ثلاث شهور (مارس - إبريل - مايو) من 2020، فمن المتوقع أن تطلب مصر قروضاً جديدة من الأسواق العالمية وصندوق النقد الدولي بقيمة 13 مليار دولار أمريكي، حيث من المتوقع أن تقترض من صندوق النقد الدولي بما قيمته 5.3 مليار دولار أمريكي⁽²⁵⁾. لتصل حصيلة ما تقترضه مصر من صندوق النقد الدولي ما يعادل 20 مليار دولار أمريكي في أقل من خمس سنوات، والشكل التالي يبين تراجع الاحتياطي النقدي المصري.

شكل (4): الإحتياطي النقدي الأجنبي المصري على أساس شهري



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري.

وقد أرجع البنك المركزي المصري التراجع في الاحتياطي النقدي الأجنبي، إلى استخدام نحو 8.5 مليار دولار منه في تغطية احتياجات السوق المصرية من العملات الأجنبية، وتغطية تراجع استثمارات الأجانب، والمحافظ الدولية، وضمان استيراد السلع الاستراتيجية، بالإضافة إلى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالديون الخارجية على الدولة.

إن توجه مصر نحو التوسع في الاقتراض الخارجي وبخاصة صندوق النقد الدولي سيكون له آثار سلبية على المواطنين وعلى موارد الدولة نفسها، فالقروض ستؤدي إلى مزيد من فرض الضرائب والرسوم الجديدة، وهذا ما حدث بالفعل حيث قامت الحكومة بتحرير دعم الكهرباء عما كان عليه في 2019، لتبدأ مع يوليو 2020 بتطبيق أسعار جديدة، إضافة إلى رفع رسوم بعض المعاملات الحكومية، بالإضافة إلى تراجع في قيمة الجنية المصري أمام الدولار.

أما على مستوى موارد الدولة فإن القروض الجديدة ستؤدي إلى إهدار الموارد المحلية لان ما سيتم تحقيقه من مكاسب سيتحول إلى سداد الاعباء من الأقساط والفوائد الناتجة عن هذه القروض.

النتائج:

تُعد مشكلة القروض الخارجية من المشاكل المعقدة التي تواجهها الدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص، وفي هذه الدراسة حاول الباحث دراسة تأثير جائحة كورونا على التوسع في الاقتراض الخارجي في مصر، والوقوف على العوامل التي أدت إلى توجه مصر نحو التوسع في الاقتراض الخارجي من الاسواق العالمية ومن صندوق النقد الدولي.

إن إنخفاض الإيرادات الحكومية من العملة الصعبة نتيجة جائحة كورونا التي أدت إلى غلق تام وشبه كامل للنشاطات الاقتصادية عالمياً ومحلياً، جعلت حصيلة مصر من النقد الأجنبي تتراجع من 46 مليار دولار أمريكي في فبراير 2020 إلى 36 مليار دولار أمريكي في مايو 2020، وهذا التراجع كان نتيجة لعدد من العوامل وهي تراجع إيرادات السياحة، وتحويلات العاملين المصريين بالخارج، وأنخفاض إيرادات قناة

السويس، وإنخفاض الصادرات المصرية، وخروج الاموال الساخنة من مصر، وتراجع الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلى إلى مصر.

مما كان له الاثر في توجه مصر نحو التوسع في الاقتراض الخارجى في محاولة من السلطات المصرية الحفاظ على حصيلة النقد الاجنبي ومنع الحركة العشوائية للعملة الأجنبية، وفي مقابل ذلك سيخسر الجنية المصري المكاسب التي حققها في 2019، إضافة إلى عدم إستقرار الموازنة العامة للدولة.

التوصيات:

توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا ستساهم في توسع مصر في الاقتراض الخارجى نتيجة إنخفاض الاحتياطي النقدي المصري من العملات الأجنبية، ومن ثم سيؤدي ذلك لزيادة حجم القروض الخارجية المصرية، مما يؤدي إلى زيادة الابعاء كفرض ضرائب جديدة على المواطنين وإستنزاف للموارد المحلية للدولة، فالقروض الجديدة تهدر ثروتنا القومية وتزيد معدلات الفقر، وتزيد من أثارها السلبية على الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل.

لذلك يوصي الباحث في نهاية الدراسة بما يلي:

- 1) التوجه نحو دعم خطط إنتاجية من شأنها دعم قطاعات الإنتاج والمصانع في مصر لخفض معدلات الإستيراد من الخارج.
- 2) التوجه نحو ترشيد النفقات العامة الحكومية تعويضاً عن الاقتراض من الخارج حتى لا تزيد الأعباء والممثلة في الأقساط والفوائد الناتجة عن الاقتراض الخارجى.
- 3) العمل على إستخدام القروض الجديدة لتمويل مشروعات تنموية تعمل على خلق وتوسيع طاقات إنتاجية وليس للاستهلاك الجارى، لكي يتمكن الاقتصاد القومي من تدبير الموارد الضرورية لخدمة أعباء القروض الخارجية في الفترة المقبلة.

الهوامش:

- (1) دوابه، أشرف محمد. أزمة الدين العام المصري رؤية تحليلية. مجلة المعهد المصري للدراسات الاقتصادية والسياسية، 2016م، العدد: 7، ص: 1-45.
- (2) (Ahmed, Y. A., Saeed, S. T., & Hama Saed, S. J. (2015). The Impact of External Debt on Economic Growth: Empirical Evidence from Iraq. International Journal of Science and Research (IJSR), 4(8), 1506-1516.
- (3) بوطيبه، فيصل. أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2004م، الجزائر.
- (4) عيسى، محمد عبد الشفيق. أزمة الديون العالمية وبعض تأثيراتها على التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري. معهد التخطيط القومي، 2020م، الاصدار 11، ص: 1-17.
- (5) المياحي، عمار فوزي. القروض الخارجية كأحد وسائل حل عجز الموازنة المستدام بالدول العربية النفطية وغير النفطية مصر والعراق نموذجا. مجلة مصر المعاصرة، 2019م، العدد: 533، ص: 301-401.
- (6) OECD. (2020, April). The Covid-19 Crisis In Egypt. P 1-5.
- (7) سعيد، كريم. 2019م. كيف رأى العالم الاقتصاد المصري خلال 2019؟. تاريخ الاسترجاع: 26-سبتمبر-2019م. نشر بموقع: <https://al-ain.com/article/egypt-economy-2019-world-leaders-investors>
- (8) الحرية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق. 2019م. ترتيب مصر في التقارير الدولية. تاريخ الاسترجاع: أكتوبر 2019م. نشر بموقع: <https://www.gafi.gov.eg/Arabic/whyegypt/Pages/Egypt-Ranking.aspx>
- (9) Bank, T. W. (2019). Doing Business 2019. International Bank for Reconstruction and Development.
- (10) Bank, T. W. (2020). Doing Business 2020. International Bank for Reconstruction and Development.
- (11) الحرية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق. 2019م. ترتيب مصر في التقارير الدولية. مرجع سابق ذكره.
- (12) Economics, T. (n.d.). Egypt - Credit Rating. Retrieved from <https://tradingeconomics.com/egypt/rating>
- (13) الدولي، البنك. 2020م. كورونا تهوي بالاقتصاد العالمي في غمرة أسوأ كساد منذ الحرب العالمية الثانية. تاريخ الاسترجاع: 8-يونيو-2020م. نشر بموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/06/08/covid-19-to-plunge-global-economy-into-worst-recession-since-world-war-ii#_ftn1
- (14) El-Khishin, S. (2020, April). Countermeasures for the COVID-19 Outbreak in Egypt: This Time is Really Different. The Economic Research Forum, p: 1-5.
- (15) OECD. (2020, April). Op.cit. P 1-5.
- (16) Economics, T. (n.d.). Egypt GDP Annual Growth Rate. Retrieved from <https://tradingeconomics.com/egypt/gdp-growth-annual>
- (17) Ibid.

- (18) الدولي، البنك. 2019م. أرصدة ديون البلدان النامية ارتفعت إلى 7.8 تريليون دولار في 2018: إحصاءات البنك الدولي عن الديون. تاريخ الاسترجاع: 2-أكتوبر-2019م. نشر بموقع: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/10/02/debt-stocks-of-developing-countries-rose-to-78-trillion-in-2018-world-bank-international-debt-statistics>
- (19) عبد الغفار، عبد الغفار فاروق. الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2017م، العدد: 17، ص: 43-52.
- (20) الغايش، علياء محمد. أثار الديون الخارجية وإنعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية الحالة المصرية (خلال الفترة 2010-2018). مجلة الشريعة والقانون. 2019م. العدد: 34، ص: 763-773.
- (21) Breisinger, C., Abdel Latif, A., Raouf, M., Wiebelt, M., (2020). COVID-19 and the Egyptian Economy Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and Remittances, International Food Policy Research Institute (IFPRI- Egypt), p: 1-6.
- (22) حسيني، خالد. 2020م. كيف تستخدم الحكومة المصرية قرض صندوق النقد الدولي؟: الاسواق العربية. تاريخ الاسترجاع: 20-مايو-2020م. نشر بموقع: <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/05/12>
- (23) ذكر الله، احمد. 2020م. تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري: البوصلة. تاريخ الاسترجاع: 14-مارس-2020م. نشر بموقع: <https://albosla.net>
- (24) IMF. (n.d.). ARAB REPUBLIC OF EGYPT. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Countries/EGY>
- (25) العربية CNN. 2020م. لماذا تعود مصر لصندوق النقد الدولي مرة ثانية؟.. خبراء يفسرون السبب: تاريخ الاسترجاع: 27-إبريل-2020م. نشر بموقع: <https://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/27/why-egypt-back-imf-coronavirus>